البنـك المركـزي العراقـي
مديرية التدقيق الداخلي

ميثاق التدقيق الداخلـي

- تم الاعتماد بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٧)
لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١

المحتويات

المقدمة ٢
الغرض ٢
الإلتزام بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي ٢
الصلاحيات ٢
الإستقلالية والموقع التنظيمي وعلاقات التبعية ٣
التغييرات في الصلاحية والميثاق ٣
الأدوار والمسؤوليات ٤
برنامج ضمان وتحسين الجودة ٧
نطاق وأنواع خدمات التدقيق الداخلي ٧
التواقيع ٨

التعاريف

- ميثاق التدقيق : وثيقة رسمية تحدد غرض وسلطة ومسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي
- البنك : البنك المركزي العراقي
- المجلس : مجلس الإدارة
- المحافظ : الادارة العليا
- اللجنة : لجنة التدقيق وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة من ضمن مهامها الإشراف الوظيفي على أعمال وظيفة التدقيق الداخلي .
- رئيس المراجعين الماليين الداخليين : الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي

١. المقدمة

يعد هذا الميثاق بمثابة وثيقة رسمية تحدد غرض وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي وموقعه الوظيفي داخل البنك المركزي العراقي الذي يشار اليه لاحقاً بـ (البنك) بما في ذلك طبيعة الإرتباط الإداري والوظيفي مع الإدارة العليا التي يشار إليها لاحقاً بـ (المحافظ) ومجلس الإدارة الذي يشار اليه لاحقاً بـ (المجلس) وتشكيلات البنك.

٢. الغرض

يعزز التدقيق الداخلي قدرة البنك على خلق القيمة وحمايتها والحفاظ عليها من خلال تزويد المجلس والمحافظ بتأكيدات موضوعية ومستقلة ومبنية على المخاطر وبمشورة ونظرة مستقبلية ومتبصرة.

يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تقييم وتحسين مايأتي :

أ. فرص النجاح في تحقيق اهدافه.

ب. الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة .

ج. إتخاذ القرار والإشراف.

د. السمعة والمصداقية مع اصحاب المصلحة.

هـ. القدرة على خدمة المصلحة العامة.

٣. الإلتزام بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي

تلتزم وظيفة التدقيق الداخلي في البنك بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي GIAS ، ويقدم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي CAE الذي يشار إليه (رئيس المراجعين الماليين الداخليين) تقاريره بشكل سنوي الى لجنة التدقيق الذي يشار اليها بـــ (اللجنة) عن مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير، والتي سيتم تقييمها من خلال برنامج ضمان الجودة وتحسينها.

٤. الصلاحيات

تتلقى وظيفة التدقيق الداخلي صلاحياتها من المجلس / اللجنة كما وتتبع الوظيفة متمثلةً برئيس المراجعين الماليين الداخليين بشكل مباشر الى اللجنة المنبثقة عن المجلس وتسمح هذه الصلاحية بالوصول الحر وغير المقيد لتتمكن من تحقيق غرض وظيفة التدقيق الداخلي بإستقلالية وموضوعية .

بموجب هذه الصلاحيات فإن نشاط التدقيق الداخلي مخول بما يأتي :

أ. الوصـــول الكامل وغير المقيد الى جميع الوظائف والبيانات والســـجلات والمعلومات والممتلكات المادية وغير المادية والموظفين ذوي الصـــلة بمســـؤوليات التدقيق الداخلي، ويكون المدققون الداخليون مســـؤولون عن المحافظة على السرية وحماية السجلات والمعلومات التي يحصلون عليها أثناء التدقيق.

ب. تخصـــيص الموارد وتحديد المهام ونوعها وتوقيتاتها وإختيار الموضـــوعات وتحديد نطاقات العمل والقيام بالإتصالات اللازمة لتحقيق أهداف وظيفة التدقيق الداخلي .

ج. الحصول على المساعدة من الموظفين الضروريين في البنك وبما تقتضيه الحاجة ، إضافة لإمكانية الحصول على الخدمات المتخصصة من داخل او من خارج البنك لإنجاز خدمات التدقيق الداخلي.

٥. الإستقلالية والموقع التنظيمي وعلاقات التبعية

أ. يكون الموقع التنظيمي لرئيس المراجعين الماليين الداخليين على مســتوى الهيكلية التنظيمية بشـكل يمكنه من أداء خدمات ومســـؤوليات التدقيق الداخلي دون تدخل من الإدارة ، ويتبع رئيس المراجعين الماليين الداخليين وظيفياً الى المجلس عن طريق اللجنة وإدارياً بالمحافظ .

ب. يجب أن تدعم الإســتقلالية إمكانية عرض الامور مباشــرة على المحافظ وحســب الضــرورة التي يراها رئيس المراجعين الماليين الداخليين، كما وتدعم قدرة المدققين الداخليين في الحفاظ على الموضوعية .

ج. يجب على رئيس المراجعين الماليين الداخليين التأكيد بشـكل سـنوي على الأقل الإسـتقلالية التنظيمية لوظيفة التدقيق الداخلي وإذا كان هيكل الإدارة لايدعم هذه الإســـتقلالية فيقوم رئيس المراجعين الماليين الداخليين بتوثيق الخصـــائص التي من شـــأنها الحد من الإســـتقلالية ، كما إن عليه الإفصـــاح عن أي تدخل يواجهه المدققون الداخليون فيما يتعلق بنطاق عمل التدقيق الداخلي او نتائجه او أدائه او إبلاغاته ، ويشـــمل هذا الإفصاح الإبلاغ عن آثار هذا التدخل على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها.

٦. التغييرات في الصلاحية والميثاق

قد تؤدي بعض الظروف الى إجراء مناقشـــة مابين رئيس المراجعين الماليين الداخليين وبين اللجنة والمحافظ وتشمل هذه الظروف:

أ. تغيير ملحوظ في المعايير العالمية للتدقيق الداخلي.

ب. تغييرات مهمة في منصب أو مسؤوليات رئيس المراجعين الماليين الداخليين و / أو المحافظ والمجلس.

ج. تغييرات كبيرة في هيكلة أو بيئة العمل في البنك .

د. تغييرات مهمة في إستراتيجيات البنك أو اهدافه .

هـ. القوانين او اللوائح الجديدة التي تؤثر على طبيعة أو نطاق التدقيق الداخلي.

٧. الأدوار والمسؤوليات

أ) الأخلاقيات والكفاءة المهنية

١. يضـــمن رئيس المراجعين الماليين الداخليين التوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي ، بما في ذلك المبادئ الأخلاقية والمهنية : (النزاهة ، الموضوعية ، الكفاءة ، العناية المهنية اللازمة ، السرية).

٢. فهم وإحترام والمســاهمة في التوقعات المشــروعة والأخلاقية للبنك والقدرة على التعرف على الســلوك الذي يتعارض مع تلك التوقعات والإبلاغ عنه.

٣. تشجيع وتعزيز الثقافة القائمة على الأخلاقيات في البنك.

٤. الإبلاغ عن السلوك التنظيمي الذي لايتوافق مع التوقعات الاخلاقية على النحو المحدد في القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات المعمول بها في البنك.

٥. يجب على المدققين أن لايشــاركوا أو يكونوا طرفاً في أي نشــاط غير قانوني يســيء الى ســمعة البنك او وظيفة التدقيق الداخلي.

ب) الموضوعية

١. يحافظ المدققون الداخليون على موقف عقلي غير متحيز يسمح لهم بأداء مسؤولياتهم بحيث يكونوا مقتنعين بنتائج اعمالهم كما ويقدم رئيس المراجعين الماليين الداخليين تأكيداً معقولاً بأن النشـــاط يخلو من الظروف التي قد تهدد قدرة المدققين الداخليين على القيام بمســـؤولياتهم بطريقة غير متحيزة، وإذا تبين لرئيس المراجعين الماليين الداخلين إمكانية أن تكون الموضوعية قد تأثرت أو ضعفت سواء واقعاً أو ظاهرياً فعليه أن يكشف عن تفاصيل التأثير او الضعف وإبلاغه الى الأطراف المناسبة .

٢. لن يتحمل المدققون الداخليون أي مسؤولية تشغيلية (تنفيذية) او سلطة على أي من الأنشطة التي يقومون بتدقيقها وعليه فإن المدقق (لاينفذ الضــوابط الداخلية أو تطوير الإجراءات او تركيب الانظمة ولاينخرط في أنشطة قد تُضعف رأيهم أو حكمهم المهني) بما في ذلك :

اولاً: تقييم أنشــطة محددة والتي كانوا مسـؤولين عنها في الســابق، إذ تعتبر الموضــوعية ضــعيفة إذا قدم المدقق الداخلي خدمات تأكيد لنشاط كان مسؤولاً عنه خلال الـ (١٢) شهر السابقة.

ثانياً: اداء الواجبات التشغيلية في البنك عدا تلك التي تكون بطلب المحافظ وموافقة المجلس.

ثالثاً: الشروع بـ /أو الموافقة على تعاملات خارجة عن نطاق وظيفة التدقيق الداخلي.

رابعاً: توجيه أنشـــطة أي موظف خارج وظيفة التدقيق الداخلي ، الا بالقدر الذي تم فيه تعيين هؤلاء الموظفين بشكل مناسب في إدارة التدقيق الداخلي او لمساعدة المدققين الداخليين.

٣. سيقوم المدققون الداخليون بما يأتي:

أولاً: إذا أدرك المدققون الداخليون بوجود خلل ما قد يؤثر على موضوعيتهم فيجب عليهم الافصاح عن

الخلل إلى رئيس المراجعين الماليين الداخليين أو المسؤول المباشر.

ثانياً: إظهار الموضوعية المهنية في جمع المعلومات وتقييمها وإبلاغها.

ثالثاً: إجراء تقييمات متوازنة لجميع الحقائق والظروف المتاحة وذات الصلة.

رابعاً: اتخاذ الإحتياطات اللازمة لتجنب تضارب المصالح والتحيز والتأثير غير المبرر.

خامساً: عدم قبول أي غرض ملموس أو غير ملموس، مثل هدية أو مكافأة أو خدمة، والذي قد يضعف أو يفترض أن يضعف الموضوعية.

سادساً: إذا كان على المدققين الداخليين تقديم خدمات استشارية تتعلق بالأنشطة التي كان لديهم مسؤوليات سابقة عنها، فيجب عليهم الكشف عن الاختلالات المحتملة للطرف الذي يطلب الخدمات قبل قبول المهمة.

جـ) إدارة وظيفة التدقيق الداخلي

يتولى رئيس المراجعين الماليين الداخليين مسؤولية :

١. وضع خطة تدقيق داخلي بشكل سنوي تأخذ بالإعتبار توجهات المجلس والمحافظ وتُناقش مع اللجنة ويتم تقديمها للمجلس لغرض المصادقة عليها.
٢. تحديد الموارد المطلوبة وتقديمها الى المحافظ واللجنة لمناقشتها والموافقة عليها .
٣. إبلاغ المحافظ بأي محدوديات بالموارد التي تؤثر على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي .
٤. مراجعة وتعديل خطة التدقيق حسب الضرورة ، إستجابة لمتغيرات الأعمال والمخاطر والعمليات والأنظمة والضوابط .
٥. التواصـــل مع المجلس / لجنة التدقيق والمحافظ إذا كان هناك تغييرات مؤقتة كبيرة في خطة التدقيق الداخلي.
٦. ضمان تنفيذ مهام التدقيق الداخلي وتوثيقها والإبلاغ عنها وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي والقوانين و/أو اللوائح.
٧. متابعة نتائج المهام وتأكيد تنفيذ التوصـــيات أو خطط العمل وإبلاغ النتائج الى المحافظ، أو اللجنة، أو المجلس بشكل دوري ولكل مهمة حسب الإقتضاء .
٨. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تمتلك او تحصل بشكل جماعي على المعرفة والمهارات والكفاءات والمؤهلات الاخرى اللازمة للقيام بمهامها بما يتوافق مع متطلبات معايير التدقيق الداخلي العالمية، ويمكن في ســـبيل ذلك التعاقد مع مزودي الخدمات الخارجيين لتوفير الكفاءة والمهارة والمؤهلات التي لاتتوفر لدى نشاط التدقيق الداخلي.

٩. مواكبة الإتجاهات الحديثة وتبني أفضل الممارسات المهنية للمساهمة في تعزيز كفاءة وفعالية وظيفة التدقيق الداخلي.
١٠. تحديد الإتجاهات والقضايا الناشئة التي يمكن أن توثر على عمل البنك وإبلاغ المحافظ حسب الإقتضاء.
١١. إنشاء وضمان الإلتزام بالمنهجيات المصممة لتوجيه وظيفة التدقيق الداخلي.
١٢. ضمان الإلتزام بسياسات وإجراءات البنك ذات الصلة ما لم تتعارض مع ميثاق التدقيق الداخلي او معايير التدقيق الداخلي العالمية ، وسيتم حل أي تضارب من هذا القبيل أو توثيقه وإبلاغه الى اللجنة والمحافظ.
١٣. تنسيق الأنشطة والنظر في الإعتماد على نتائج أعمال مقدمي الخدمات التأكيدية والإستشارية الداخليين والخارجيين وإذا لم يتمكن رئيس المراجعين الماليين الداخليين من تحقيق مستوى مناسب من التنسيق ، يجب عليه إبلاغ المحافظ بالمسألة وعرضها اذا لزم الأمر الى اللجنة.

د) التواصل مع المجلس/ اللجنة والمحافظ

يقدم رئيس المراجعين الماليين الداخليين تقارير دورية الى المجلس متمثلاً باللجنة والمحافظ فيما يتعلق بالآتي:

١. صلاحيات وظيفة التدقيق الداخلي
٢. خطة التدقيق الداخلي والأداء المتعلق بخطته.
٣. موازنة التدقيق الداخلي.
٤. التعديلات الجوهرية على خطة التدقيق الداخلي والموازنة.
٥. اي ضعف محتمل للإستقلالية ، بما في ذلك الإفصاحات ذات الصلة حسب الإقتضاء.
٦. نتائج برنامج ضمان الجودة وتحسينها ، والتي تشمل توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي وخطط العمل لمعالجة أوجه القصور في وظيفة التدقيق الداخلي وفرص التحسين.
٧. التعرض للمخاطر الكبيرة وقضايا الرقابة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال وقضايا الحوكمة، ومجالات التركيز الاخرى للمجلس التي يمكن أن تتداخل مع تحقيق الاهداف الإستراتيجية للبنك.
٨. نتائج خدمات التأكيد والخدمات الإستشارية.
٩. الإحتياجات من الموارد.
١٠ . الحالات التي تكون إستجابات الإدارة للمخاطر التي تحددها وظيفة التدقيق الداخلي غير مقبولة او عند قبول الإدارة لمخاطر تتجاوز الرغبة في المخاطر.

٨. برنامج ضمان وتحسين الجودة

أ. يقوم رئيس المراجعين الماليين الداخليين بتطوير وتنفيذ والحفاظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة الذي يغطي جميع جوانب وظيفة التدقيق الداخلي ، على أن يتضمن البرنامج تقييمات داخلية وخارجية لمدى توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي وتقييم مدى تحقيقها لأهدافها وتعزيز التحسين المستمر ، سيقوم البرنامج أيضاً بتقييم الإمتثال للقوانين و/أو اللوائح ذات الصلة بالتدقيق الداخلي وتقديم الخطط حسب الإقتضاء لمعالجة اوجه القصور في وظيفة التدقيق الداخلي وفرص التحسين .

ب. يقوم رئيس المراجعين الماليين الداخليين سنوياً بالتواصل مع المحافظ والمجلس بشأن برنامج ضمان وتحسين الجودة الخاص بوظيفة التدقيق الداخلي بما يشمل نتائج التقييم الداخلي (الرصد المستمر والتقييمات الذاتية) والتقييمات الخارجية ، إذ سيتم إجراء التقييم الخارجي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من قبل فريق مؤهل ومستقل من خارج البنك، يجب أن تتضمن المؤهلات مقيما واحداً على الأقل يحمل شهادة مدقق داخلي معتمد (Certified Internal Auditor).

٩. نطاق وأنواع خدمات التدقيق الداخلي

يغطي نطاق التدقيق الداخلي جميع أنشطة وعمليات واصول وموظفي البنك ويشمل نطاق الأنشطة على سبيل المثال لا الحصر الفحوصات الموضوعية للأدلة لتوفير تأكيدات مستقلة وخدمات إستشارية إلى المحافظ والمجلس بشأن مدى كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة .

أما في الخدمات الإستشارية يجوز الإتفاق مع الطرف الذي يطلب الخدمة على طبيعة الخدمة الإستشارية ونطاقها دون أن تتحمل وظيفة التدقيق الداخلي المسؤولية.

مهام التدقيق الداخلي :

أ. تقييم المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

ب. تقييم مدى توافق اجراءات مسؤولي البنك ومديريه وموظفيه او الأطراف ذات الصلة مع سياسات البنك وإجراءاته والقوانين واللوائح ومعايير الحوكمة المعمول بها .

ج. تنفيذ العمليات والبرامج بفاعلية وكفاءة وأخلاقية وإنصاف والتأكد من توافقها مع الأهداف والغايات المحددة.

د. التأكد من أن المعلومات والوسائل المستخدمة لتحديد هذه المعلومات وقياسها وتحليلها والإبلاغ عنها موثوقة وسليمة.

هـ. التأكد من الحصول على الموارد بشكل إقتصادي وإستخدامها بكفاءة وإستدامة وحمايتها بشكل كافٍ.

و. التأكد من أن العمليات والانظمة المعمول بها تساعد بالإمتثال للسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على البنك.

١٠. التواقيع:

د. صلاح هيمت محمد (رئيس المراجعين الماليين الداخليين) :

.....

عادل محمد حسون (رئيس لجنة التدقيق) :

.....

علي محسن اسماعيل (محافظ البنك المركزي) :

.....